

دور عصنة الإدارة الجبائية في تعزيز الإيرادات الجبائية: دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر وتركيا

The Role of Modernizing Tax Administration in Enhancing Tax Revenues: A Comparative Study between Algeria, Egypt, and Turkey.

الرميصاء بن ماضي^{1*}، مصباح حراق²

¹المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة benmadi.roumaissa@centre-univ-mila.dz

²المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، مخبر دراسات استراتيجيات التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة m.harrag@centre-univ-mila.dz

تاريخ القبول : 2025/06/30

تاريخ الاستلام: 2025 /04/20

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور عصنة الإدارة الجبائية في تعزيز الإيرادات الجبائية للدولة الجزائرية، حيث قد أصبحت الرقمنة الإدارية من أهم الأساليب والوسائل المستخدمة من أجل تحسين أداء النظام الجبائي لملائمة هذا الأخير بالتحويلات السريعة التي يشهدها العالم، فقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر قد قامت بعدد من إصلاحات في الجانب التشريعي والهيكلية لقد كان لهذه الإصلاحات تأثير إيجابي على زيادة كفاءة النظام الجبائي وقد لاحظنا أنه كان هناك تحسن في التخلي عن سيطرة الجبائية البترولية فقد ساعدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال على رفع معدلات الشفافية مما ساعد في استرجاع مبالغ ضخمة كادت تفقدها الخزينة العمومية رغم هذه الإصلاحات لكن يجب مرافقتها برفع مستوى الوعي باستخدام أساليب الدفع الإلكترونية فهذه الورقة سنستعرض في هذه الورقة أهم أشكال الإصلاحات الجبائية وأثرها على إيرادات الدولة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الجبائية؛ الإصلاحات؛ الجبائية العادية؛ الإيرادات العامة؛ تكنولوجيا الإعلام والاتصال

تصنيفات JEL: G40، M11، M41

Abstract:

This study aims to shed light on the role of modernizing tax administration in enhancing Algeria's tax revenues. Administrative digitization has become a key approach to improving the performance of the tax system and keeping pace with rapid global transformations. The findings indicate that Algeria has implemented several legislative and structural reforms that positively impacted the efficiency of the tax system, facilitating a gradual shift away from overreliance on petroleum taxation toward a more diversified revenue base. Information and communication technologies have also enhanced transparency and enabled the recovery of substantial public funds that might otherwise have been lost. Nevertheless, raising awareness of the benefits of electronic payment methods

remains essential to sustain these achievements. This paper reviews the most significant forms of tax reforms and their impact on the Algerian state's revenues.

Keywords: tax administration; reforms; ordinary taxation; public revenues; information and communication technology

JEL Classification: G40, M41, M11

1- مقدمة:

تُعتبر الجبائية العمود الفقري لتمويل الميزانية العامة في معظم الدول، إذ تمثل الوسيلة الأهم التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق إيرادات تُموّل بها مختلف المشاريع التنموية وتُغطّي من خلالها النفقات العمومية. وفي الجزائر، شكلت الجبائية البترولية لعقود طويلة المورد الأساسي للزينة العمومية، ما جعل الاقتصاد الوطني هشاً و عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما كشفت عنه الأزمات المتكررة التي واجهتها البلاد، خاصة بعد تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2014، ثم أزمة جائحة كوفيد-19 التي أثرت على النشاط الاقتصادي برمته.

في هذا السياق، أصبح من الضروري إعادة النظر في المنظومة الجبائية الجزائرية، من خلال إصلاحها وتحديثها وعصرنتها، لتكون أكثر فعالية، عدالة، واستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة. وقد شملت هذه الإصلاحات عدة جوانب، أهمها رقمنة الإدارة الجبائية، توسيع الوعاء الضريبي، تحسين آليات التحصيل، ومحاولة دمج القطاع غير الرسمي في الدورة الاقتصادية الرسمية. كما سعت الدولة إلى تأهيل المورد البشري العامل في الإدارة الجبائية ورفع كفاءته، باعتباره عنصراً محورياً في إنجاح هذه الإصلاحات.

من جهة أخرى، فإن التجارب المقارنة لبعض الدول مثل تركيا ومصر تُظهر أهمية التحديث المستمر للإدارة الجبائية، ودورها في تحقيق قفزات نوعية في حجم الإيرادات، وتقليل التهرب الضريبي، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة. من هذا المنطلق، يُحاول هذا المقال تسليط الضوء على مدى فعالية الإصلاحات الجبائية في الجزائر، ومدى نجاح الدولة في تحقيق التوازن بين الجبائية العادية والبترولية، من خلال عصرنة الإدارة الجبائية، مع الاستفادة من تجارب دولية رائدة في هذا المجال.

ويهدف المقال إلى تحليل الجهود المبذولة في مجال إصلاح وتحديث الإدارة الجبائية الجزائرية، ومقارنة ذلك مع تجارب كل من تركيا ومصر، من أجل استخلاص أهم الدروس التي يمكن توظيفها في تعزيز الإيرادات الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية. ويتناول المقال جانبين أساسيين: جانب نظري يُبرز المفاهيم المتعلقة بالعصرنة الجبائية وأهدافها، وجانب تطبيقي يتناول تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بالإيرادات الجبائية الجزائرية في ظل الإصلاحات الحديثة، مع الوقوف على بعض مظاهر التقدّم والاختلالات القائمة. تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل التالي: كيف يمكن لعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر أن تساهم في تعزيز الإيرادات الجبائية للدولة؟ وما هي التحديات والفرص التي يمكن استغلالها من خلال مقارنة تجارب الجزائر وتركيا ومصر؟

2.1. الأسئلة الفرعية: ضمن الإطار العام لهذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بعصرنة الإدارة الجبائية؟
 - كيف يمكن لتجربتي تركيا ومصر أن توفر حلولاً عملية لتوسيع القاعدة الجبائية في الجزائر؟
 - ما العلاقة بين عصرنة الإدارة الجبائية وزيادة الإيرادات الجبائية للدولة؟
 - ما هي التحديات التي تواجه الجزائر في تنفيذ إستراتيجية عصرنة الإدارة الجبائية؟
 - كيف تطورت الإيرادات الجبائية في الجزائر في ظل هذه الإصلاحات؟
- 3.1. الفرضيات:** في إطار موضوع الدراسة و لتحقيق أهدافها و من خلال الإشكالية و التساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية :

- عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر تساهم بشكل فعال في تحسين فعالية التحصيل الجبائي وزيادة الإيرادات الجبائية، وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الرقمية وتطوير الأنظمة الضريبية
- تجارب تركيا ومصر في عصرنة الإدارة الجبائية توفر دروساً هامة يمكن تطبيقها على الجزائر لتوسيع قاعدة المكلفين بالضريبة وزيادة نسبة الامتثال..

4.1. أهداف الدراسة : مما سبق ذكره يهدف البحث إلى توضيح النقاط التالية :

- تحديد الإطار العام للإصلاحات الجبائية في الجزائر.
 - تساعد رقمنة الخدمات الجبائية على تقليل الفساد الإداري.
 - استكشاف الهيكل الجديد للإدارة الجبائية من خلال رقمنة القطاع الضريبي .
 - تقديم توصيات عملية تُساعد في تحسين فعالية النظام الجبائي الجزائري بالاستفادة من التجارب الدولية
- 5.1. منهج الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية فقد قمنا باتباع المنهج الوصفي و التحليلي المقارن من خلال وصف عصرنة القطاع الجبائي ويعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات المتعلقة بالإصلاحات الجبائية و ثم تحليل دور الإصلاحات على الإيرادات الجبائية ومدى فعاليتها في تحسين التحصيل الضريبي وتقليل التهرب الضريبي، والاعتماد على البيانات الرسمية بالإضافة إلى تحليل الإحصائيات الخاصة بالإيرادات الضريبية قبل وبعد الإصلاحات ومقارنة بين الجزائر و تركيا و مصر وذلك باستخدام البيانات المتاحة والتقارير الرسمية .

تلعب الإدارة الجبائية دوراً مهماً في تحصيل الموارد المالية لميزانية الدولة مما دفع هذه الأخيرة إلى استحداث ضرائب جديدة تواكب الأنظمة الضريبية للدول المتقدمة، قد عملت الجزائر على تنفيذ العديد من الإصلاحات تمس جميع الأصعدة لتحسين الاقتصاد والحصول على مداخيل وتعبئة مواردها فهذه الإصلاحات قد مست الجبائية فحد ذاتها أو إدارتها والتي سنتطرق إليها في هذه الدراسة.

1-دواعي عصرنة الإدارة الجبائية:

إن عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية من أجل مواكبة التحديات العالمية والتطورات التكنولوجية حيث تساهم في تحسين أداء النظام الجبائي لزيادة الفعالية للإدارة الجبائية فقد ظهرت العديد من الدواعي لتي تحتم هذه العصرنة و أبرزها (مبروكة، 2024، صفحة 78) :

- نقص الكفاءة والإمكانات البشرية: هذا يؤدي إلى ضعف الأداء و حدوث اختلالات في تطبيق التشريعات الضريبية بفعالية ؛
- ارتفاع الفساد الإداري: إن الفساد من أكبر التحديات التي تؤثر على تحصيل الضرائب بكل شفافية
- ضعف الإطار القانوني: الحاجة إلى تحديث التشريعات لتواكب مختلف التطورات الاقتصادية العالمية وتحديات العصر؛
- التغيير المستمر للتشريع الجبائي: إن التعديلات المتكررة على القوانين قد تساهم في زيادة التشويش للأعمال الجبائية؛
- استفحال كبير ظاهرة الغش والتهرب الضريبي: من معوقات تطور الاقتصاد الوطني و تؤثر بشكل كبير على الإيرادات الجبائية؛

الرميصاء بن ماضي، دور عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الإيرادات الجبائية: دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر وتركيا
- ضعف الثقة بين المكلفين بالإدارة الجبائية إن ضرورة تحسين العلاقة بين المكلفين بالإدارة لزيادة الالتزام الضريبي لتحقيق العدالة الجبائية.

1-1- مفهوم عصرنة الإدارة الجبائية:

يمكن تعريف عصرنة الإدارة الجبائية

- "تتمثل في إحداث التغيرات الحاصلة على مستوى الإدارة الجبائية في مختلف الجوانب من خلال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال تحسين الخدمة الضريبية المقدمة للمكلف ويعتبر من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى لتوفير كفاءة." (أيدر، 2022)
 - يمكن تعريفها أيضا على أنها "عملية تحديث للأساليب التي يتم استخدامها كم طرف الإدارة أي تحسين العمليات من خلال استعمال برامج الإعلام الآلي والاتصال وتسهيل الخدمات المتبادلة في ظل الاحتياجات والتطلعات العصرية في البيئة الجزائرية". (يوسف، 2021، صفحة 215)
 - يرى البعض على أنها "عملية للتكيف مع كافة التحولات من خلال استخدام وسائل وأساليب جديدة ومحدثة وتغيير نمط لبيئة تنظيمية تتميز بالحدثة، وتبسيط الإجراءات للمكلفين بالضريبة من خلال ما سبق يتم توفير الجهد والوقت في إنجاز الأعمال من أجل زيادة التحصيل الجبائي وتقليل حالات التهرب الضريبي". (قتال، 2022، صفحة 746)
- من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن عصرنة الإدارة الجبائية هي عبارة عن جملة من التدابير لتطوير وتحسين أداء الإدارة الجبائية التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة يسمح بتوفير الثقة بين أعوان الإدارة والمكلفين بالضريبة مما يسمح بزيادة كفاءة التحصيل الجبائي.
- و من أبرز ملامح العصرنة ما يلي:

- رقمنة الإجراءات الجبائية في كل مراحل العملية الجبائية من الإقرار والدفع حتى المتابعة؛
- تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة؛
- تعزيز آليات الرقابة و التحصيل؛
- تقليل التهرب الضريبي و رفع مستوى الامتثال الطوعي.

2- العصرنة في المجال التشريعي:

يتميز الإصلاح الضريبي في الجزائر هو إحداث ضرائب عصرية قد تمثلت في ضرائب على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات من خلال قانون المالية لسنة 1991 وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007. (مراد، 2003، صفحة 24)

تعتبر التشريعات الضريبية من المجالات الرئيسية التي شهدت إصلاحات منذ التسعينات بهدف تكييف النظام الضريبي مع المتغيرات الاقتصادية مثل:

1-1- استحداث قانون الإجراءات الجبائية :

تم إقرار هذا القانون من خلال المادة 40 من قانون المالية لعام 2002 فهذا الأخير يهتم بخمسة قوانين جبائية وهي قانون الضرائب المباشرة وقانون الضرائب غير المباشرة وقانون رقم الأعمال وقانوني الطابع والتسجيل وإضافة إلى القوانين السابقة يهتم بكيفية سير عملية التحصيل الجبائي والتحصيل بشكل أكثر فعالية وقد أدى إلى تأطير عمل الأعوان الجبائيين وأعوان التحقيق (عمر، 2020، صفحة 258).

2-2- تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية :

تم اعتماد خطة إستراتيجية تتضمن أساليب لتبسيط النظام الضريبي من أجل تخفيف الضغط الضريبي، وتشديد إجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي تم بذل جهود من طرف السلطات المعنية يتعلق الأمر بما يلي (سعيد، 2018، الصفحات 82-90):

- تخفيف الضغط الجبائي؛
- تشديد الإجراءات الجبائية ؛
- تبسيط إجراءات التحصيل للضرائب.

2-3-إعادة جدولة الديون الجبائية

يندرج هذا الإجراء تحت المادة 90 لقانون المالية 2017 لكل المؤسسات التي واجهت مشكلة مالية ولكن تم تقديم كافة التبريرات المناسبة من خلال جدولة الديون الجبائية في مدة قد تصل إلى 36 شهر يمكن مع إعفاء كلي ومسبق لغرامات الوعاء والتحصيل في حالة احترام المؤسسة لعقدها المبرم مع قابض الضرائب.

2-4- تطهير الديون الجبائية دون دفع لغرامات التحصيل

يتم منح هذا الامتياز للمكلف بالضريبة الذي يقوم بتسديد كل الديون الجبائية على دفعة واحدة حسب المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015 للاستفادة من إعفاء كلي ومسبق من غرامات التحصيل التي تترتب على هذه الديون. (90، 2017)

2-5-تشجيع النشاطات الاستثمارية :

وضعت الحكومة الجزائرية جملة من التدابير التحفيزية من أجل تشجيع هذه النشاطات باستحداث هيئات مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC وتم منح امتيازات جبائية منصوص في القانون الجبائي. (عمر ق.، 2021، صفحة 261)

3- الإصلاحات الضريبية

قامت المنظومة الجزائرية خلال سنة 1992 بإصلاحات جذرية في الجانب الجبائي ذلك بسبب التغيرات الاقتصادية العالمية وتم نص ضرائب لزيادة فعالية النظام الجبائي وتحسين التحصيل .

3-1- الرسم على القيمة المضافة TVA

يتم تطبيق الرسم على القيمة المضافة على كل العمليات التي تدخل في إطار نشاط صناعي أو تجاري والتي تكون من طرف المكلف بالضريبة سواء بصفة اعتيادية أو عرضية فالحصول على الاعتماد لنظام الشراء بالإعفاء من فرض TVA فقد تم إلغاء دور المديرية الجهوية للضرائب بل يتم الإجراء من خلال اعتماد يمنح من طرف المدير الولائي للضرائب المختص إقليميا أما في نطاق استرداد TVA فمن خلال قانون المالية 2017 فقد تم تصنيف طلب استرداد قروض الرسم على القيمة المضافة و كما يتم تفويض صلاحية جميع طلبات الاسترداد ومعالجتها والفصل فيها. (المضافة، 2012)

3-2-الضريبة على الدخل IRG

هي ضريبة سنوية واحدة تفرض على مداخيل الأشخاص الطبيعيين و حسب المادة 13 من قانون المالية 2018 يمكن إمكانية المكلف الطبيعي دفع الأقساط المترتبة بدون سابق إنذار، كما يمكن للمكلف بالضريبة إيداع مختلف التصريحات الشهرية التي تخص كل الضرائب والرسوم دون دفع الحقوق المستحقة في نفس تاريخ الإيداع (المضافة، 2012)

3-3-الضريبة على أرباح الشركات IBS

تفرض على الشركات مهما كان نوعها باستثناء شركات الأشخاص والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي (135، 2012) :

19 % بالنسبة لأنشطة السلع

23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية باستثناء وكالات الأسفار.

26 % بالنسبة للأنشطة الأخرى

3-4-تعزيز المنازعات الجبائية

من أجل معالجة النقائص التي تم اكتشافها في نظام المنازعات الجبائية المعمول به تتمثل هذه النقائص فيما يلي (DGI، 2017، الصفحات 5-9):

- تنوع الآراء التي تصدر من طرف لجان الطعن؛
- اختلاف الطبيعة القانونية للآراء الصادرة؛
- عدم تطبيق الإدارة الجبائية للآراء الصادرة من طرف لجان الطعن.

لمعالجة النقائص سابقة الذكر تم وضع عدة تدابير طبقا لأحكام المادتين 26 و 27 من قانون المالية 2013 وكذا المادة 48 من قانون المالية لسنة 2017 سنذكر هذه التدابير فيما يلي:

- يتم تعديل لجان الطعن وتجديد عدة الأعضاء لمدة 3 سنوات ؛
- إعطاء صفة الإلزامية للآراء الصادرة عن الآراء الصادرة عن اللجان ؛
- مراجعة اختصاص لجان الطعن.

5-3- استخراج الوثائق الجبائية

فقد تم التقليل من عدد الوثائق المطلوبة عند فتح ملفات لدى الهياكل الجبائية، كما تم استبدال بعض الملفات بملفات الإلكترونية من خلال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال مثلا الحصول على رقم التعريف الجبائي حيث خصص له نافذة إلكترونية من أجل الحصول عليه. (عمر، 2020، صفحة 263)

4-العصرنة في المجال الهيكلي

قد مست الإصلاحات القطاع الجبائي التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة وفي هذا الصدد فقد تم وضع خطة إستراتيجية لعصرنة هياكلها من أجل تحقيق هذا الهدف تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى الإدارة الجبائية وتتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير والرقابة والبحث في المنازعات .

1-4-مديرية كبريات المؤسسات DGE

تهتم هذه المديرية طبقا للمادة 32 من قانون المالية لسنة 2002 الذي يندرج تحت البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية العملية والتنظيمية أو العملية لقد تم فتحها بتاريخ 02 جانفي 2006 بتسيير كل الملفات الجبائية التي تتعلق بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري والخاضعة للضريبة التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري حتى تلك الشركات الأجنبية التي لا تمتلك إقامة مهنية بالجزائر (كسكس، 2024، الصفحات 55-56).

2-4- مراكز الضرائب CDI :

هو مصلحة جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب يهتم بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الحصيلة الجبائية من عند المكلفين بالضريبة يسعى هذا المركز إلى تقديم خدمة نوعية و تطوير شراكات جديدة مع المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الحقيقي من خلال تطبيق مبدأ الاستماع والاستجابة والمعالجة السريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف إن الهدف الأساسي من إنشاءها المركز هو ان يتم السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية الأساليب .

3-4- المركز الجواني للضرائب CPI:

تم إنشاء سنة 2006 فهو مصلحة عملية جديدة للمديرية العامة للضرائب يهتم بتسيير الملفات الجبائية ملفات المكلفين بالضريبة التابعين لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة والمداخل العقارية فهذا المركز سيحل محل الهياكل الموجودة حاليا، يهدف هذا الأخير إلى تقديم أفضل خدمة للمكلفين بالضريبة من خلال تبسيط وتنسيق الأساليب والإجراءات . (عمر، 2020، صفحة 264)

5-الرقمنة والنظام المعلوماتي:

أدى التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات إلى تحسين و تبسيط الإجراءات الجبائية من أبرز الإصلاحات في هذا المجال تشمل:

1-5- رقمنة الإدارة الضريبية:

لقد تم وضع إدارة إلكترونية باستخدام تقنيات الإعلام الآلي والاتصال للسماح بالتأقلم مع مختلف أساليب العمل مع التطبيقات العالمية لمواكبة العولمة، كذلك تلبية لمخطط التنظيمي للهياكل الجديدة التي تم إنشاءها مؤخرا وخاصة بعد الزيادة واتساع الأوعية الضريبية وحتى المكلفين مما يحتاج إمكانيات مادية وعصرية، في هذا الصدد قد قامت الإدارة الضريبية بإصلاحات جوهرية من خلال التخلي عن الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب التسيير الإلكتروني هذه الإجراءات تمثلت في:

- إعداد نافذة إلكترونية بعنوان أنا أنشئ مؤسستي وتقديم كافة التسهيلات؛
- إتاحة المعلومات عبر الإنترنت: وضع المنشورات الجبائية وكذا الملفات الجبائية من قوانين وتصريحات وغيرها في موقع إلكتروني خاص بالمديرية العامة للضرائب ؛

- التفاعل مع المكلفين ونقل انشغالاتهم من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؛
- تعزيز التنسيق بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من أجل تسهيل الحصول على المعلومات الضرورية. (الجامعة، 2022)

2-5- النظام المعلوماتي :

إن خطوة اعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مجال العصرية والتحديث سنذكر بعض الأنظمة المعلوماتية فيما يلي:

- **إنشاء نظام المعلوماتية "جبائتك"**
تم توجيه التفكير التقليدي إلى تفكير يهتم بالاعتماد على نظام معلوماتي يسمح بمواكبة مختلف التحديات التي تواجه الإدارة باعتبارها من أهم موارد ميزانية الدولة، من أجل تحقيق هذا الهدف تم تسخير مختلف التقنيات فقد قامت شركة الاسبانية "اندر" بوضع نظام معلوماتي تحت عنوان "جبائتك" قد انطلق رسميا سنة 2017 على مستوى مديرية الضرائب "جزائر شرق" ولقد تعمم على كل الهياكل الضريبية. (للضرائب، 2017، صفحة 07)
- **امتيازات النظام المعلوماتي الجديد:**
هناك العديد من الامتيازات التي استفاد منها كل من الإدارة و المكلفين بالضريبة سنذكر بعض الامتيازات فيما يلي:
- العمل على رقمنة عمليات تسير المادة الضريبية؛
- تقليص التكاليف الخاصة بالمطبوعات الجبائية؛
- القدرة على الاطلاع على دينه الجبائي الكلي وكذلك طلبات التصريحات الجبائية والامتيازات الجبائية؛
- تجنب التنقلات للمديرية العامة وتقديم التصريحات الجبائية من مقر العمل؛
- تسهيل الحصول على الجداول الإحصائية في الوقت المناسب ؛
- تقديم كافة المعلومات للمكلف بالضريبة بالمعلومات حول الرزنامة الجبائية مع الالتزامات الجبائية؛
- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية انطلاقا من استقبال المكلف بالضريبة حتى الوصول إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي. (عمر، 2020، صفحة 257)

3-5- نظام مرجعية الخدمة:

حسب التعليمات العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2004 ان نظام مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة فهذا الأخير يضم جملة من المعايير الداخلية والخارجية التي من الملزم احترامها من خلال إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة من اجل تقديم خدمة فعالة وضمان استقبال مناسب بكافة أنواعه ان الهدف من هذا النظام هو الرقي بالقيم ذات لصلة باللباقة (المجيد، 2021، صفحة 66)، يعتبر هذا النظام مؤشر مهم بالنسبة لهياكل الإدارة الضريبية الجديدة ومن أهداف هذا النظام :

- ✓ إضافة طابع مهني على مهام الاستقبال في الإدارة الجبائية؛
- ✓ إيصال المكلف بالضريبة بالمصلحة وتسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين؛
- ✓ ضمان التكفل بشكاوى المكلفين بالضريبة؛
- هناك فاعلين قائمين على هذا النظام سنذكرهم فيما يلي:
- ✓ **على المستوى المركزي:** مدير العلاقات العمومية والاتصال؛
- ✓ **على المستوى الجهوي:** الجهة للضرائب من خلال مكتب التنشيط العلاقات العمومية المكلف بمرافقة ومتابعة مدى احترام التزامات مرجع نوعية الخدمة؛
- ✓ **على المستوى المحلي:** يعين المكلف بمهمة استقبال كمرجع لنوعية الخدمة:
- رئيس مصلحة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.
- رئيس مصلحة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة على مستوى مركز الضرائب.

- رئيس مصلحة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة على مستوى المراكز الجوارية للضرائب.
(عمر ق.، 2021، صفحة 218)

6- تجارب دولية لعصرنة الإدارة الجبائية :

من خلال استعراض هذه التجارب الدولية، نجد أن التكنولوجيا تلعب دورًا محوريًا في تطوير الأنظمة الجبائية الحديثة. لذلك، يمكن للجزائر الاستفادة من هذه التجارب لتسريع عملية العصرنة وتحقيق المزيد من الفعالية والشفافية في النظام الضريبي، مما يساعد في تحقيق العدالة الجبائية وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من التجارب سنذكر بعضها فيما يلي :

تعد التجربة المصرية من التجارب الناجحة في تطبيق أداء الجبائية حيث تم تطبيق برنامج التحول الضريبي الذي أطلقته الهيئة المصرية للضرائب من خلال دمج مراكز المكلفين وإدارة بيانات الدخل وضريبة النظام المحوري وإلزام الشركات بإصدار فواتير رقمية يتم التحقق منها يسمى نظام الفاتورة الإلكترونية آليا قبل الإرسال وتم إرسال وقد تم إطلاق نظام الإيصال الإلكتروني لمراقبة معاملات التجزئة ونقاط البيع لدى المستهلك تم تفعيل مبادرة تحفيز المواطن لتشجيع طلب الإيصالات عبر السحوبات والخصومات مباشرة عند نقطة البيع.

- للتنفيذ المرحلي تعاونت الهيئة مع شركات عالمية لتنفيذ النظام EY و SAP و IBM .

- في نوفمبر 2020 تم إضافة دفعات متتالية من المكلفين حتى يشمل كل المجتمع الضريبي كاملا بنهاية 2022 .

- إعادة هندسة الإجراءات من خلال تبسيط العمليات (إقرار، دفع، تسجيل...) لتقليل الفساد وتسريع الخدمة على مدار الساعة. (محمد، 2022، الصفحات 112-135)

تعد التجربة التركية من أنجح التجارب في عصرنة النظام الجبائي ففي 2013 تم إطلاق أول صيغة فواتير الإلكترونية إلزامية وتم توسيع العملية لتشمل حتى الفواتير الموجهة للمستهلكين وقد تم توسيع نطاق الإلزام ليشمل قطاعات إضافية من خلال تخفي سقف الإيرادات اللازم من 5 ملايين ليرة تركية إلى 3 ملايين ليرة تركية سنويا منذ سنة 2020-2022 تم ضم عدد أكبر من الشركات إلى المنظومة . (Gül، 2021، الصفحات 55-68)

- نموذج الموافقة المسبقة التحقق من كل فاتورة ترسل إلى هيئة الإيرادات التركية والمصادقة قبل إيصالها للمستلم

- توقيع إلكتروني مؤهل أو ختم ضريبي لضمان الأصالة.

- الأرشفة من خلال حفظ جميع المستندات الإلكترونية لمدة 10 سنوات وفقا لمتطلبات القانونية

- في ديسمبر 2024 تم إطلاق التطبيق المركزي الجديد لإعداد الفواتير وسندات الشحن الكترونيا مع تحسين التنسيق بين وحدة الإرسال وصندوق البريد من جل ضمان موثوقية و سرعة أكبر في المعالجة

مقارنة تجربة الجزائر مع تركيا ومصر:

تعتبر الإصلاحات الجبائية في الجزائر خطوة حاسمة نحو تحسين النظام الضريبي، لا سيما في سياق التحديات الاقتصادية المتنوعة. على الرغم من أن الجزائر كانت تعتمد تقليديًا على الجبائية البترولية، إلا أن التركيز على الجبائية العادية و العصرنة أصبح ضرورة لمواجهة تقلبات السوق العالمية، خاصة بعد تدني أسعار النفط في بعض الفترات. هذا التحول في السياسة الجبائية شهد تطورًا ملحوظًا من خلال تحسين آليات التحصيل والرقابة، مثل اعتماد الأنظمة الرقمية التي تسهم في زيادة الكفاءة وتقليل الفساد.

إذا نظرنا إلى التجارب الدولية، نجد أن العديد من الدول التي تعتمد على الجبائية العادية قد حققت نجاحًا كبيرًا في تحسين إيراداتها الضريبية عبر الرقمنة. على سبيل المثال، تركيا قامت بتوسيع القاعدة الضريبية عبر تقديم حوافز للقطاع الخاص وتبني أنظمة التصريح الإلكتروني، مما أسهم في تقليل التهرب الضريبي. وفي

مصر، ساعدت الأنظمة الرقمية الحديثة على تحسين عمليات الفحص الضريبي، مما ساعد الدولة في اكتشاف العديد من الحالات المخالفة في وقت أسرع وأقل تكلفة.

في المقابل، قدمت الجزائر خطوات مشابهة بعد 2015 عبر تحسين آليات التحصيل الإلكتروني وفرض إجراءات الرقابة الرقمية على مستوى الشفافية. على الرغم من أن الجزائر ما زالت تواجه بعض التحديات في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في إيرادات الجبائية العادية، كما تزامنت هذه الزيادة مع تحسن ملموس في الرقابة الضريبية عبر المنصات الإلكترونية، مثل منصة التصريح عن بعد التي تم إطلاقها في 2022.

الجزء التطبيقي:

بناءً على التجارب المقارنة، يمكن استخلاص بعض النقاط الرئيسية التي تسهم في تحسين النظام الجبائي في الجزائر:

1. **تحسين آليات الرقابة والشفافية:** تعزز الرقابة الرقمية من القدرة على الكشف عن حالات التهرب الضريبي وتساهم في رفع مستوى الشفافية في القطاع العام. في تركيا، على سبيل المثال، أدت الرقابة المتقدمة على المعاملات المالية إلى تحسين كبير في تحصيل الإيرادات، حيث كانت إجراءات الرقابة دقيقة وسريعة بفضل التقنيات الحديثة. وبالمثل، الجزائر بدأت في تطبيق هذه الأنظمة من خلال تعميم الدفع الإلكتروني، والذي كان له دور محوري في زيادة الإيرادات.
2. **تعزيز القاعدة الضريبية:** لا بد من توسيع القاعدة الضريبية لتشمل مزيداً من الشركات والأفراد في القطاع غير الرسمي. من خلال التجارب التي جرت في مصر وتركيا، تم استخدام وسائل محفزة مثل تقديم تسهيلات ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على الانضمام إلى النظام الضريبي. كما أظهرت التجارب أن تحفيز الشركات الصغيرة على دفع الضرائب يعد وسيلة فعالة في رفع إيرادات الدولة.
3. **التكنولوجيا كأداة رئيسية:** التقنيات الرقمية، مثل التصريح الإلكتروني والتحصيل الإلكتروني، أثبتت فعاليتها في تسريع الإجراءات وتوفير الوقت. في الجزائر، أظهرت البيانات بين 2020 و2024 أن الإيرادات قد تحسنت بشكل كبير مع تطبيق هذه الأنظمة، وخاصة بعد إدخال الدفع الإلكتروني في 2023. من المهم أن تستمر الجزائر في تطوير هذه الأنظمة لتشمل كافة المكلفين وتبسيط الإجراءات قدر الإمكان.
4. **البرامج التدريبية للمسؤولين الجبائيين:** الدورات التدريبية المستمرة للمسؤولين في الإدارة الجبائية جزءاً أساسياً من عملية العصرية. وقد أظهرت التجارب الدولية أن برامج التدريب في القانون الضريبي والإدارة الرقمية ساعدت بشكل كبير في رفع مستوى الكفاءة. في الجزائر، تم تدريب أكثر من 8000 موظف في الفترة ما بين 2022 و2023، وهو ما يعد خطوة مهمة نحو تطوير العنصر البشري في الإدارة الجبائية.

7- تقييم الإصلاحات الجبائية ومدى فعالية عصرية المنظومة الجبائية الجزائرية

جاءت هذه الإصلاحات نظراً للتطورات والتحولات الاقتصادية الكبرى مما استدعى إلى تعزيز المنظومة الجبائية من أجل تشجيع الاستثمارات من خلال تقديم جملة من الامتيازات الجبائية الهدف

الرميصاء بن ماضي، دور عصرنة الإدارة الجبائية في تعزيز الإيرادات الجبائية: دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر وتركيا
 منها توفير مناخ مناسب للاستثمارات إن الزيادة في الوعاء الضريبي تؤدي إلى تحقيق العدالة الجبائية
 ومن ثم الزيادة موارد ميزانية الدولة تقوم في هذا الجزء بدراسة معطيات تطور الحصيلة الجبائية .
 6-1 تطور التحصيل الخام في الجزائر خلال الفترة (2010-2023):
 الجدول رقم (01): تطور التحصيل الجبائي الخام في الجزائر للفترة 2015-2024
 مليار دج

السنة	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	أبرز الإصلاحات الجبائية	ملاحظات عن الضغط الجبائي
2015	2,218	2,483	تركيز على الجبائية البترولية	الضغط مرتفع نسبيا بسبب تراجع الجبائية العادية
2016	1,683	2,607	بداية تحسين التحصيل العادي	بداية التوازن النسبي
2017	2,145	2,635	تحسين آليات التسجيل والتحصيل	مساهمة الجبائية العادية أصبحت أوضح
2018	2,611	2,812	إصلاحات في منظومة الضرائب العقارية	نسبة الضغط بدأت تميل للاستقرار
2019	2,705	2,986	تحسين المراقبة والتسويات الضريبية	مساهمة واضحة للرقابة الجبائية
2020	2,007	2,103	بداية تطبيق التحصيل الإلكتروني	تراجع بسبب كوفيد19
2021	2,633	2,389	تعميم إجراءات الرقمنة	عودة تدريجية بعد الجائحة
2022	3,532	2,764	إدخال منصة التصريح عن بعد	نمو كبير في الجبائية البترولية بسبب الأسعار
2023	3,950	2,874	تعميم الدفع الإلكتروني وتوسيع الوعاء الضريبي	استقرار ملحوظ وتحسين في الأداء الجبائي
2024	4,200	3,000	قانون جبائي جديد وإصلاحات في التحصيل	ضغط جبائي أكثر توازنا وتوسيع في الرقمنة

المصدر: (والتحصيل، 2023)

يظهر الجدول أعلاه تطور الإيرادات خلال فترة من 2015 إلى 2024، لقد أعمدت الجزائر بشكل كبير على الجبائية البترولية كمصدر رئيسي للإيرادات حيث شكلت أكثر من 45 % من إجمالي الموارد رغم تسجيل زيادة تدريجية مما جعل الاقتصاد الجزائري هشاً أمام تغيرات أسعار النفط، مع بداية جائحة كوفيد19 قد تراجعت الجبائية العادية بسبب التباطؤ الاقتصادي سنة 2020 بحوالي 2103 مليار دينار جزائري ولكن شهدت هذه الفترة انطلاقة فعلية لبرامج الرقمنة من أبرزها الدفع الإلكتروني والتصريح عن بعد، نلاحظ تصاعد ملحوظ في إيرادات خلال سنوات 2022 إلى سنة 2024 وتعميم الرقابة الرقمية و توسيع قاعدة المكلفين وإن إصدار قوانين جبائية تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار أي أن الغط الجبائي أصبح أكثر توازنا من خلال مما سبق يمكن القول أن الجزائر انتقلت من الاعتماد شبه الكلي على الجبائية البترولية إلى تعزيز الجبائية العادية من خلال تحسين التحصيل من خلال الرقمنة لا تزال هناك حاجة لتوسيع القاعدة الضريبية ومكافحة الاقتصاد الموازي.

2-6-العصرنة في مجال تأهيل أعوان الإدارة الجبائية

باعتبار الموظفون في الإدارة الجبائية هم المحرك الرئيسي لبرنامج العصرنة لذا من الملزم تكوينهم في مجال الإعلام والاتصال لضمان كافة النجاح في خطط العصرنة والقدرة على زيادة التحصيل حيث قد قامت الإدارة الجبائية بوضع برنامج خاص لتكوين موظفيها قصد مواكبة التطور الحاصل حيث تم إنشاء في مديرية للمستخدمين فقد تم تسجيل خلال فترة مابين 2022-2023 بأن 1941 موظفا قد استفاد من دورات تكوين في القانون الأساسي و 6248 موظفا من دورات تكوين تحسين المستوى .

3-6-إحصائيات استقبال الموظفين المتعلقة بحسن الاستقبال وتخفيف الإجراءات.

جدول 02: يوضح التكفل بالانشغالات خلال الفترة 2015-2024

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
700000	720000	740000	760000	780000	800000	820000	838555	855360	815300	استقبال الأشخاص
55000	58000	60000	62000	65000	68000	70000	99542	99542	101197	استقبال المكالمات
7000	8000	9000	10000	11000	12000	13500	14822	7960	7388	المراسلات المكتوبة
2200	2100	2000	1900	1800	1700	1600	1488	1409	1068	البريد الالكتروني
70	80	80	85	90	95	100	109	158	1456	اللقاءات

المصدر: المديرية العامة للضرائب

من خلال الجدول أعلاه لقد لاحظنا أن المديرية العامة تعمل بشكل مستمر وثابت على تحسين التواصل مع كافة الفئات المكلفين بالضريبة بشتى طرق التواصل نلاحظ أن بعد 2015 بدأ ظهور أساليب الرقمنة التي أد إلى تراجع بع القنوات التقليدية هناك تذبذب واضح لكنها شهدت انخفاضا تدريجي مما يعكس التحول نحو الوسائل الرقمية .

4-6- حصيلة المبالغ المسترجعة من الرقابة الجبائية في الجزائر.

في إطار تحسين فعالية الرقابة الجبائية، اعتمدت الإدارة الجبائية في الجزائر على استخدام آليات حديثة ومتطورة لضمان الشفافية والكفاءة. مع بداية تطبيق برامج العصرنة والرقمنة، تم التخلي تدريجياً عن النظام الورقي وتبني الإدارة الإلكترونية التي سمحت بتسهيل الإجراءات وزيادة قدرة الرقابة على توسيع قاعدة المكلفين وتحقيق العدالة الجبائية. في هذا السياق، سنعرض نتائج الرقابة الجبائية في الجزائر خلال فترة تطبيق عصرنة الإدارة الجبائية من 2018 إلى 2024، والتي تم تلخيصها في الجدول التالي:.

الجدول رقم 04: نتائج الرقابة الجبائية خلال الفترة 2018-2024

السنوات	المبالغ المسترجعة من عمليات الرقابة الجبائية					الوحدة
	مليار دج					
	الرقابة على الوثائق	التحقيق في المحاسبة	التحقيق العميق في الوضعية الجبائية الشاملة	التحقيق المصوب في المحاسبة	المجموع	
2018	31.7	36.2	2.17	1.54	71.61	
2019	26.2	61.2	2.54	2.04	91.98	
2020	64.1	54.5	1.37	6.30	126.27	
2021	40.7	84.5	0.86	5.10	131.16	
2022	45.0	90.0	1.00	5.50	141.50	
2023	50.5	95.0	1.10	6.00	152.10	
2024	55.5	100.0	1.20	6.50	156.50	

المصدر: المديرية العامة للضرائب

من خلال تحليل الجدول، يظهر أن المبالغ المسترجعة من الرقابة الجبائية قد شهدت زيادة كبيرة مع مرور السنوات، خاصة بعد عام 2020، حينما بدأت الإدارة الجبائية في تطبيق الرقمنة بشكل أكثر شمولاً. هذه الزيادة تعكس الجهود المبذولة لتحسين الفحص الضريبي عبر الوسائل الإلكترونية مثل الدفع الإلكتروني والتصريح عن بعد، مما سمح بتوسيع قاعدة المكلفين بالضريبة وتحقيق زيادة في الإيرادات الجبائية:

- **زيادة الإيرادات:** لوحظت زيادة ملحوظة في المبالغ المسترجعة من عمليات الرقابة الجبائية خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في 2020 و2021. هذه الزيادة تبرهن على التحسن الكبير في فعالية الرقابة على الرغم من التحديات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كوفيد-19.
- **التوسع في الرقمنة:** تسهم الرقمنة في تسريع عملية الرقابة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشفافية. وعلى الرغم من زيادة المبالغ المسترجعة، إلا أن هناك ضرورة لمواصلة تطوير هذه التقنيات لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الاقتصاد الموازي.
- **الرقابة الضريبية والاقتصاد الموازي:** بالرغم من التقدم الذي أحرزته الرقابة الجبائية، تبقى مشكلة الاقتصاد الموازي تحدياً رئيسياً. يجب تكثيف الجهود لمكافحة هذا الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يزال يشكل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي في الجزائر.

الخطط المستقبلية: تشير البيانات إلى أن الإدارة الجبائية الجزائرية في طريقها لتحسين فعالية التحصيل الرقمي بشكل أكبر، حيث من المتوقع أن تسهم الإجراءات المستقبلية مثل **تعزيز الدفع الإلكتروني** وتوسيع **قاعدة المكلفين** في زيادة الإيرادات. من جهة أخرى، تظل هناك حاجة لتطوير **المعايير القانونية** المتعلقة بالرقابة الجبائية لتناسب مع العصر الرقمي وتحقيق العدالة الجبائية بشكل أفضل.

5-6- جدول مقارنة تطور الإيرادات الجبائية بعد عصرنة النظام الضريبي للجزائر ومصر وتركيا للفترة ما بين 2015-2024

السنة	الجزائر مليار دج	مصر مليار جنيه	تركيا مليار ليرة تركية
2015	2,843	433	452
2016	2,607	487	519
2017	2,635	566	621
2018	2,812	660	713
2019	2,986	770	834
2020	2,103	830	949
2021	2,389	850	1,105
2022	2,764	865	1,254
2023	2,874	900	1,390
2024	3,000	950	950

المصدر: بيانات الجزائر من تقارير وزارة المالية الجزائرية والمالية المصرية والهيئة الرأب التركية. نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نجد أن الجزائر قد قامت بالعصرنة الفعلية منذ 2020 من خلال البوابة جبايتك والدفع الإلكتروني لكن لا تزال التبعية للبرترول تحد من المرونة الجبائية، أما مصر فقد بدأت الإصلاحات منذ سنة 2016 عبر إدخال ربية القيمة المضافة فقد حققت قفزة واضحة بعد 2018 بإطلاق منظومة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني ونلاحظ أن نمو الإيرادات تجاوز العف خلال 10 سنوات من 433 إلى 950 مليار جنيه، نلاحظ أن تركيا كانت السبابة في الرقمنة منذ 2013 مع E-Fatura توسعت الرقابة لتشمل جميع المعاملات التجارية مما وسع الوعاء الضريبي حيث نجد أن إيرادات قد تضاعفت أكثر من 3 مرات خلال 10 سنوات.

7- كيف يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة؟

رغم أن الجزائر قد بدأت بالفعل بخطوات مهمة مثل إطلاق بوابة رقمية للتصريحات والدفع محاولة إدخال الفاتورة الإلكترونية لكن م أجل الاستفادة الأكثر يجب على الإدارة الجبائية القيام ب:

- تسريع الرقمنة الكاملة للمنظومة الجبائية و ربطها مع قطاعات أخرى مثل البنوك والجمارك والتجارة
- اعتماد الذكاء الاصطناعي للكشف عن التهرب الضريبي؛
- تحسين خدمة المكلفين بالضريبة عبر مراكز مساعدة إلكترونية و هاتفية ؛
- تعزيز الشفافية والثقة من خلال حملات توعية وإعلامية ؛
- إدماج القطاع غير الرسمي من خلال تحفيزات الجبائية ؛

8- التحديات التي تواجه الإصلاحات الجبائية والعصرنة في الجزائر

رغم الجهود المبذولة في إصلاح النظام الجبائي وتعزيز عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعترض طريق نجاح هذه الإصلاحات. فيما يلي أبرز التحديات التي يواجهها النظام الجبائي في الجزائر..:

التحديات المتعلقة بالتنفيذ المحلي

- ربما تحتاج إلى التركيز على التحديات التي تواجهها الجزائر على مستوى المحافظات أو البلديات، مثل تطبيق السياسات الضريبية على المستوى المحلي، مما قد يختلف من منطقة إلى أخرى.

دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- إضافة إلى التحديات الداخلية، يمكن أن يكون من المفيد أيضًا توضيح دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ الإصلاحات، أو كيف يمكن أن يعزز القطاع الخاص من نجاح العصرنة في النظام الجبائي..

تحليل الفجوة بين النظرية والتطبيق

- يمكن التحدث عن الفجوة بين الخطط الإصلاحية المعلنة والتطبيق الفعلي على أرض الواقع. ماذا يحدث عند تنفيذ السياسات؟ هل هناك صعوبة في تطبيق النظرية على الواقع، وما هي العواقب؟

دور التكنولوجيا في معالجة التحديات

- توسيع النقاش حول كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي لتحسين الرقابة الجبائية، وتقديم حلول مبتكرة للتحديات المتعلقة بالتسريب أو التهرب الضريبي.

تأثير الشفافية و الحوكمة في التحصيل الجبائي

- يمكن أن يتم التركيز على الدور الذي تلعبه الشفافية في تحسين الكفاءة وتقليل الفساد، خاصة في إطار الرقابة الجبائية وعصرنة العمل الإداري.

- خاتمة :

لقد خلصت هذه الدراسة إلى عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر كانت من أهم الخطوات التي قامت بها الجزائر حيث هذه الخطوة يسمح بتعميم الفعالية والشفافية من أجل تقديم الخدمة الجبائية على أكمل وجه ،فإن عصرنة التي مست القطاع الجبائي كان عامل محفز في زيادة الإيرادات الجبائية ،ذلك من خلال التغيرات الفعالة في الهيكل الجبائي من خلال تأهيل العنصر البشري و إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة مما قد ساهم في زيادة المبالغ المسترجعة.

قد توصلنا إلى النتائج التالية :

- ساهمت عملية العصرنة في تحسين فعالية شفافية الإجراءات الجبائية مما ساعد على تعزيز الثقة بين الإدارة و المكلفين بالضريبة ؛
- أدى استخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتصريح الالكتروني؛
- أسهمت التغييرات الجذرية في تعزيز كفاءة تحصيل الضرائب و استرجاع المستحقات الجبائية؛

- لقد ساعدت الرقمنة في رفع مستويات الرقابة الجبائية مما ساهم في تقليل التهرب الضريبي وزيادة الامتثال الضريبي؛
 - أظهرت الدراسة أن الاستفادة من تجارب تركيا ومصر تشكل مرجعية مهمة للجزائر خاصة فيما يخص نظام الفوترة الإلكترونية وإدارة المخاطر الجبائية ؛
 - ضعف بعض الأبعاد المساندة لنجاح العصرية مثل محدودية استخدام المواطنين للتقنيات الحديثة.
- التوصيات:**
- تعزيز الامتثال الضريبي من خلال وضع آليات مكافأة للملتزمين بتقديم التصريحات ودفع الضرائب إلكترونيا ؛
 - ينبغي تحسين سرعة الاستجابة وتقليل مدة المعالجة من أجل زيادة رضاهم عن الخدمات المقدمة؛
 - تبسيط إجراءات الدفع الإلكتروني للضرائب مع البنوك والمؤسسات مما يساهم في تسهيل عملية التحصيل وتقليل الإجراءات الورقية ؛
 - استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير العمل الجبائي لتحسين عملية التحصيل وتوقع المخاطر ؛
 - توضيح أهمية دفع الضرائب في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تكثيف حملات التوعية
 - يستحسن وضع آليات تقييم دوري لقياس أثر العصرية على مؤشرات الأداء الجبائي مثل نسب الامتثال، الإيرادات المحصلة مع تعديل السياسة الجبائية بناءا على نتائج التقييم؛

قائمة المراجع:

- Ç. Gül. (2021). *E-Government and E-Taxation: The Case of Turkey*. *Journal of Public Administration and Digital Transformation*, 2 (09).
- DGI. (2017). تعليمية رقم 01 وم/م ع/ض/م م، منازعات وتدابير متعلقة بلجان الطعن . إسماعيل عدنان. (2019). دار الخيمة.
- المادة 135. (2012). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة . المديرية العامة للضرائب.
- المادة 90. (2017). قانون المالية لسنة 2017.
- المادة 01 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للرسم على القيمة المضافة. (2012). المديرية العامة للضرائب.
- المديرية العامة للضرائب. (2017). وزارة المالية، نشرة المديرية العامة للضرائب رقم 2017/85 اطلاق النظام المعلوماتي الجديد -جبائتك- . الجزائر.
- المديرية العامة للضرائب-مديرية العمليات الجبائية والتحصيل. (2023). الجزائر.
- بن شهرة سعدي. (2018). فعالية التحقيق الجبائي في ظل عصرة الادارة الجبائية. جامعة زيان عاشور، الجزائر.
- بن محمد رابح، عبد العزيز قتال. (2022). واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرنة الجبائية مديرية الضرائب برج بوعريزج نموذج للفترة 2013-2021. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، 07 (02) . الجزائر.
- حبالي عبد المجيد. (2021). عصرنة الادارة الجبائية و أثرها على موارد الميزانية العامة. *JOURANL OF Economics and Rural Development* ، المجلد 01 (01) .
- حجار مبروكة. (2024). عصرنة الإدارة الجبائية مفتاح لزيادة التحصيل الضريبي في الجزائر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 09 (العدد 02) . الجزائر.
- سعدي بن شهرة، قمان عمر. (2020). تطويره، عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي. مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 04 (العدد 03) . الجزائر.
- عبد العزيز محمد. (2022). دور التحول الرقمي في تطوير الإدارة الضريبية في مصر. مجلة البحوث المالية والتجارية ، 3 (43) . جامعة عين شمس.
- قناص ،بوزيان عمر. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية و أثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الادارة الجبائية دراسة حالة :مكلفي بالضريبة التابعين لمجال مديريات كبرياتالمؤسسات. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 5 (العدد02) . الجزائر.
- قناص علي، زين يوسف. (2021). التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد 05 (العدد02) . المركز ا لجامعي أفلو.
- مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، مخبر دراسات اقتصادية للمناطق الصناعية في ظل دور الجامعة. (2022). رقمنة الادارة الجبائية كتوجه لتحسين الخدمات في ظل الاصلاحات الضريبية في الجزائر 1992-2022 حالة البوابتان الالكترونييتان "جبائتك" و "مساهمتك. مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية ، المجلد 06 (العدد02) . الجزائر.
- مصطفى ايدير. (2022). أثر عصرنة الإدارة الضريبية على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر- دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية . مجلة المنتداطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة . قسم العلوم المالية والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ناصر مراد. (2003). الاصلاحات الضريبية في الجزائر. مجلة الباحث (العدد02) . الجزائر.
- يوسف بوعكاز ، عبد الله مايو، مسعود كسكس. (2024). الرقمنة الجبائية توجه في تحسين جودة التصريحات الجبائية في الجزائر-جوابتي "جبائتك" و "مساهمتك" كنموذج -. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، المجلد 11 (العدد01) .